استراتيجية ادارة التنوع العرقى فى اندونيسيا

أ.إيمان فخرى
باحثة دكتوراة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة

مقدمة

أحرزت اندونيسيا خلال النصف قرن الماضي تقدما ملحوظا على الصعيد السياسى والاقتصادى والاجتماعى أيضاً، فالاقتصاد الإندونيسي تحول من اقتصاد زراعي خلال ستينيات القرن العشرين إلى اقتصاد صناعي فى بداية التسعينيات والى اقتصاد صناعي خدماتي منذ بداية هذا القرن، مما جعل الاقتصاد الاندونيسى أكبر اقتصادات جنوب شرق آسيا ورابع أكبر اقتصاد فى آسيا بعد الصين واليابان وكوريا الجنوبية(١)، وطبقاً لمؤشر اجمالى الناتج المحلى عام ٢٠١٦ تحتل اندونيسيا المرتبة ١٦ بين اقتصادات العالم(٢)، ويعزى ذلك الى اهتمامها بتعزيز الصادرات وتحسين مناخ الاستثمار وطبقاً لاحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية The organization for Economic Co-operation and Development (OECD) فقد تقدمت اندونيسيا عام ٢٠١٦ للمرتبة ١٠٩ بدلا من ١٢٠ عام ٢٠١٥ فيما يخص خلق مناخ جاذب للاستثمار، وقد عملت الحكومات المتتالية على الحد من الفساد والعمل على إصلاح دعم الطاقة وخفض نسبة الفقراء من خلال التوسع فى برامج الحماية الاجتماعية(٣).

فضلاً عن اتخاذ العديد من الخطوات الجادة تجاه تعزيز الديمقراطية واللامركزية، وجدير بالذكر أن اندونيسيا تشارك بفاعلية فى الشؤون العالمية من خلال عضويتها فى مجموعة العشرين (G-20)، والتكامل الاقتصادى بينها وبين رابطة دول الآسيان،

فاندونيسيا تمتلك اقتصاد صاعد وتأثيرها فى محيطها الاقليمى سيتنامى بشكل كبير فى المستقبل القريب بسبب امتلاكها لامكانيات نمو قوية حيث تمتلك شعباً معظمه من الشباب، ولديها سوق محلية واقليمية ضخمة، وهى غنية بالموارد الطبيعية ولديها نظام سياسى مستقر(٤).

كما إن إندونيسيا هى رابع أكبر دولة فى العالم من حيث عدد السكان، ومن أكثر الدول المتنوعة عرقياً وثقافياً ولغوياً فيبلغ تعدادها ما يزيد عن٢٦٣مليون نسمه، وفى هذا السياق تسعى الدراسة إلى استجلاء واقع هذا التعدد وكيفية إدراته وطبيعة النزاعات التى شهدتها اندونيسيا فى هذا الخصوص.

لذا ستنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور: يتناول الأول التركيبة العرقية والدينية فى اندونيسيا، ويلقى المحور الثانى الضوء على تطور استراتيجية الدولة لإدارة التعددية، فى حين يطرح المحور الثالث أهم التحديات التى تواجهها اندونيسيا لإدارة التنوع العرقى والدينى.

المحور الاول : التركيبة العرقية والدينية لاندونيسيا

يتكون الارخبيل الإندونيسى مما يقرب من ٦٠٠ جزيرة بمساحة حوالى ٢ مليون كيلو متر مربع(٦)، ويضم ما يربو على ٣ الآف مجموعة عرقية و٢٥٠ لغة ولهجة مختلفة، فضلاً عن أنها تضم معتنقى معظم الديانات التى عرفتها البشرية(٧)، فعلى الصعيد العرقى، يعد الجاويون (Javanese) أكبر مجموعة عرقية فى البلاد بنسبة ٤١% من إجمالى عدد السكان وينتشرون فى ١٣٢ مقاطعة معظمها فى شرق ووسط جزيرة جاوا ويليهم السندان (Sundanese) بنسبة ١٥%، فى حين يشكل المالايو نسبة ٣,٧% والباتاك ٣,٦% والمادوريس بنسبة ٣% ثم الصينيين الذين يمثلون٢% وتتنوع العرقيات الأخرى التى تشكل نسب أقل من التكوين الديموغرافى الاندونيسي(٨).

وعلى الصعيد الدينى قد تبدو اندونيسيا دولة متجانسة دينياً نظراً لأن المسلمين يشكلون أكثر من ٨٧% من شعبها(٩) ، ولكن داخل المسلمين الاندونيسيين هناك تباين جذرى بين "السانترى" و"الابنجان"، ففى حين أن السانترى متمسكين بتعاليم الاسلام تمسكاً شديداً ولا يؤمنون بالعلمانية، نجد أن الابنجان هو مسلمون بالاسم فقط، حيث تختلط تعاليم الاسلام عندهم بمعتقدات قديمة من البوذية والهندوسية(١٠).

وتضم اندونيسيا ايضا حوالى ٦,٩% من المسيحيين البروتستانت و٢,٩% من المسيحيين الكاثوليك و١,٧% من الهندوس، والنسبة الباقية موزعة بين أتباع معتقدات أخرى مثل الهندوسية والكونفشيوسية(١١).

وبشكل عام فإن الدستور الاندونيسى فى مادته التاسعة أكد أن (الدولة تستند إلى الإيمان بالله الواحد وتكفل الدولة لجميع الأشخاص حرية العبادة، كل حسب دينه أو معتقده)(١٢).

اما من الناحية اللغوية فيوجد فى اندونيسيا اكثر من ٧٠٠ لغة ولهجة محلية، وبذلك فهى ثانى أكثر دولة متنوعة لغويا فى العالم وتسعى الحكومة الى نشر لغة البهاسا كلغة رسمية للبلاد(١٣).

المحور الثاني : إدارة التنوع والنزاعات العرقية والطائفية

غنى عن البيان أن التنوع الثقافى الذى تزخر به اندونيسيا مثل التحدى الكبر الذى واجه الحكومة الاندونيسية منذ الاستقلال عن هولندا فى١٩٤٥/٨/١٧ ولهذا أعتمد النظام الاندونيسى منذ ذلك الوقت حتى الان شعار (الوحدة فى التنوع Unity in diversity)(14)، واعتماد هذا الشعار فور الاستقلال كان يعكس رؤية القيادة الاندونيسية المبكرة للأهمية السياسية لدعم الاندماج فى مجتمع متعدد الثقافات، وكانت الأداة التى تم استخدامها فى هذا الصدد هى التركيز على وجود ميراث ثقافى وتاريخى مشترك بين كل الاندونيسين، وأنه يجب التغاضى عن الاختلافات الاجتماعية والدينية فى سبيل الحفاظ على هذا الارث المشترك العظيم(١٥) .

فالحكومة المستقلة حديثا أنذاك كان لديها بعض الأدوات الموروثة من الاستعمار الهولندى التي يمكن من خلالها تشكيل اتحاد عرقي مثل استخدام لغة مشتركة فى كل انحاء الارخبيل والحدود السياسية بين الجزر، واستثمر ذلك بعبقرية كل من الرئيسين سوكارنو وبعده سوهارتو فى تعظيم التركيز على القواسم المشتركة والعمل على تنسيق السياسات العامة التي تشترك فيها جميع الجماعات العرقية وذلك لبناء هوية وطنية جديدة للبلاد. وفي نهاية المطاف، وجِّهت هذه العرقيات المختلفة نحو تحقيق هدف واحد وهو التنمية الاقتصادية المستقرة للبلاد، وعلى الرغم من اندلاع اعمال عنف عرقية فى العديد

من مناطق الأرخبيل بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٤، الا ان هذه الحوادث تقريبا كانت بدافع النضالات من أجل وضع سياسي أعلى داخل الأمة الإندونيسية الجديدة، وليس للانفصال عنها(١٦) .

وفي الوقت نفسه سعت الحكومة فور الاستقلال إلى نزع فتيل التوترات العرقية والطائفية من خلال وسائل الإعلام الجماهيري والتعليم العام المستمر، وركزت ليس فقط على محو الأمية ولكن على خلق منصة مشتركة "للتنمية الأخلاقية" فى إطار الفلسفة الوطنية للحكومة والنظام التعليمى التى قدمها سوكارنو فى يونيو ١٩٤٥ والتى تسمى (البانكاسيلا، أى المبادئ الخمسة" باللغة السنسكريتية) وهذه المبادىء هي: الإيمان بالله الأعلى(*)، والإنسانية، والوحدة الوطنية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية(١٧).

أعطى نظام سوكارنو للجيش "الذى يسيطر عليه الجاويون" دوراً أساسياً ومزدوجاً فى حماية الأمن الدخلى والخارجى وكذا فى تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد. وفى عام ١٩٥٩ اعلن سوكارنو عن تطبيق نظام الديمقراطية الموجهه والتى بموجبها يكون للرئيس دور أكبر فى عملية صنع القرار وطبق نموذج أقرب للاشتراكية الشعبية لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلال الفترة من ١٩٥٩-١٩٦٥ حاول سوكارنو الحفاظ على التوازن الدقيق بين الجيش والحزب الشيوعى، ولكن نتيجة قلق الجيش والتيارات الدينية من ازدياد سيطرة الشيوعيين، قام الجنرال سوهارتو فى سبتمبر عام١٩٦٥ بالاعلان عن احباط ما أطلق عليه الجيش محاولة الشيوعيين للانقلاب والسيطرة على مقاليد الحكم وتم اغلاق مقرات الحزب الشيوعى وقام الجيش ببث بيانات تؤكد مسئولية الشيوعيين عن محاولة الانقلاب بل وعن مقتل عدد من ضباط وابنة احد جنرالات الجيش الاندونيسى(١٨)، مما مثل الشرارة التى أدت الى اندلاع مظاهرات ضخمة ضد الشيوعيين واعمال عنف متعددة استهدفت الاندونيسيين من اصول صينية حتى مارس ١٩٦٦. والجدير بالذكر أن السبب الذى عزز الهجمات على الصينيين كان سيطرتهم على ثروات وموارد البلاد فى حين يعانى معظم الاندونيسيين من الفقر وارتفاع الأسعار(١٩).

ولم تكن هذه الحادثة هى الوحيدة فى فترة حكم سوكارنو، فخلال فترة حكمه حدثت أعمال عنف وصلت إلى حد المطالب الانفصالية لاقليمى بابوا واتشيه. والتى لم يخضع

لها سوكارنو وتعامل مع هذه المطالب تارة بالقوة من خلال تدخل الجيش وتارة بالتفاوض مع قادة هذه المناطق لتهدئة الأمور(٢٠).

وفى عام ١٩٦٧ قام سوكارنو بإصدار قرار بتعيين سوهارتو خليفاً له وتم انتخابه رئيسا للبلاد بشكل رسمى عام ١٩٦٨ وحتى الاطاحة به عام ١٩٩٨، وكان أمام الأخير تحدى صعب وهو تحقيق مكاسب اقتصادية وفى الوقت نفسه منع نشوب أى توترات عرقية أو طائفية؛

فأستمر سوهارتو فى دعم مبادىء البانكسيلا لتحقيق مزيد من التوافق والاندماج الوطنى وأصدر قانون التنظيم الجماهيري عام ١٩٨٥ وبمقتضاه أصبح لازما على كافة التنظيمات السياسية أن تتقبل البانكاسيلا كإيديولوجية وحيدة. كما منح البرلمان الإندونيسي سلطات واسعة للرئيس، تتمثل فى السيطرة على كافة التنظيمات، والجماعات، كالنقابات العمالية، والأحزاب واقالة زعيم أى جماعة أو حزب حال ثبوت تهديدها للسلم الداخلي وكان الهدف الأساسى للقانون هو استهداف التنظيمات والحركات الانفصالية فى البلاد(٢١) .

وعلى الرغم من ذلك إلا أن النزاعات الطائفية والانفصالية ظلت تثور بين الحين والأخر ولكن سوهارتو كان له نهج مختلف فى التعامل معها عن سابقه، فاعتمد سوهارتو على تدخل الجيش العنيف لسحق المتظاهرين ودعاة الانفصال، ومن امثلة الانتهاكات التى تمت فى عهد سوهارتو مذبحة تانجونك بريوك(Tanjung Priok) التى قام بها الجيش عام ١٩٨٤ وقتل على اثرها العديد من المتظاهرين الاسلاميين الذين كانوا يتظاهرون للافراج عن بعض الأشخاص الذين القى الجيش القبض عليهم، وتم هذا الهجوم بدون سابق انذار للمتظاهرين(٢٢).

وقبيل تقديم سوهارتو لاستقالته اندلعت أحداث عنف فى العديد من المناطق الاندونيسية فى أجزاء من جزيرة كاليمانتان وشمال جزيرة مالوكو (الملوك) ووسط سولواسى، فضلاً عن المظاهرات ضد الصينيين مما أدى الى استقالة سوهارتو فى مايو ١٩٩٨(٢٣)، وقد شهد هذا الشهر أحد أعنف الصراعات العرقية فى اندونيسيا والتى استهدفت الاندونيسيين من اصل صينى ومحالهم ومصالحهم الاقتصادية وراح ضحية هذه الحوادث ألف شخص

وتم اغتصاب ما يقارب من ١٠٠ امرأة صينية وكان سبب هذه الأحداث هو الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى كانت تمر بها اندونيسيا آنذاك فى إطار الأزمة المالية الآسيوية فضلا عن الصورة الذهنية الراسخة لدى عموم الاندونيسيين أن العرق الصينى هو عرق مسيطر على تلابيب الاقتصاد ويتميزون بالفساد والثراء الفاحش وأنهم سبب رئيسى من أسباب الأزمة الاقتصادية التى تمر بها البلاد(٢٤).

ودخلت البلاد بعد استقالة سوهارتو فى دوامة من النزاعات الطائفية والعرقية لم تشرع فى الهدوء إلا فى عام ٢٠٠٢، وكان من أبرز النزاعات واكثرها دموياً ما حدث فى جزيرة مالوكو منذ يناير ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٢ وخلف ٥ الاف قتيلاً و٧ الاف تم تهجيرهم من منازلهم بسبب الصراع الذى تشعب نتيجة النزاع بدأ فى مدينة أمبون بين مجموعة من المسلمين والمسيحين حول أجرة الحافلة، وحاول الرئيس يوسف حبيبى ومن بعده عبد الرحمن واحد حل النزاع من خلال ارسال فريق عسكرى للسيطرة على الأمور ولكن كانت تهدأ الأمور لعدة شهور ثم تتدهور بشكل أسوء مما كانت عليه. وخلال زيارة الرئيس الاندونيسى عبد الرحمن واحد ونائبه للجزر أكدا أن أمر انهاء المصادمات العرقية هو أمر متروك لمواطنين مالوكو وطالبوهم بوقف القتال لأن استمرار العنف سيؤدى الى معاناة جميع الأطراف، إذن فخلال عام كامل من المصادمات العرقية دامية لم يكن هناك تحرك يذكر من الحكومة المركزية فى جاكرتا ومع تزايد وتيرة العنف وتوجه العديد من المجاهدين الاسلاميين من جزيرة جاوا للانضمام للقتال الدائر فى أمبون، اضطر واحد فى ٢٠٠٠/٦/٢٦ إلى فرض الأحكام العسكرية فى الجزيرة للسيطره على الوضع وقام بتعيين ثلاثة مسئوليين مدنيين من طوائف مختلفة (مسلم، مسيحى، هندوسى) لادراة الجزيرة تحت اشراف الجيش وانخفضت وتيرة النزاعات ولكن لم تنتهى إلا مع بدء محادثات السلام بين المسلمين والمسيحين على غرار ما حدث فى جزيرة سوالويسى حيث تم التوصل لاتفاق سلام فى الأخيرة عام ٢٠٠١ أعقبه اتفاق سلام ووقف لاطلاق النار فى مالوكو عام ٢٠٠٢(٢٥).

ولم يكن الحال مختلفاً فى أبرز مناطق الصراع التاريخية فى اندونيسيا وهو "اقليم أتشيه" الواقع فى شمال جزيرة سومطرة، والذى تمتع تاريخيا بوضع "المنطقة الخاصة"

وهو وضع منحته إياه السلطة المركزية فى جاكرتا نظرا لموقفه فى التصدي للاستعمار الهولندي، ويعني هذا المصطلح الحصول علي الحكم الذاتي فيما يتعلق بالدين والتعليم والعادات الاجتماعية، حيث ينتمي اهله الي المسلمين "السانتري"، بيد أن هذا الوضع الخاص لم يمارس علي ارض الواقع(٢٦) خاصة فى عهد سوهارتو فضلاً عن أن هذا الاقليم يعد من أغنى الاقاليم الاندونيسية بالنفط والموارد ولكنه يعانى من فقر شديد، وكان هذا السبب الأهم فى تفشي النزعة الانفصالية بينهم وتكوين حركة تحرير أتشية(GAM) والتى ظلت تناضل لاستقلال الاقليم لمدة ثلاثة عقود شهدت قمعاً شديداً وعمليات عسكرية وقع خلالها الالاف الضحايا وتم انتقاد الحكومة الاندونيسية لارتكاب جرائم ضد حقوق الانسان فى الاقليم. وفور سقوط سوهارتو حتى عام ٢٠٠٥ تكثف النزاع والمصادمات وقدر عدد القتلى خلال هذه الفترة فقط بأكثر من١٠ ألالاف شخص وانتهى النزاع عام ٢٠٠٥ بتوقيع معاهدة سلام بين الحكومة الاندونيسية وحركة(GAM)(27) .

ولكن الضربة القاصمة جاءت من تيمور الشرقية، والتى أشتدت المقاومة فيها بعد سقوط سوهارتو وصعدت المقاومة مطلبها بالانفصال، وبالفعل أذعنت جاكرتا للضغوط الدولية المكثفة وتم عقد استفتاء للمواطنين وصوتوا بأغلبية ساحقة للانفصال عن جاكرتا، وتم اعلان الاستقلال الرسمي فى مايو٢٠٠٢(٢٨) .

وفى هذا الصدد تحميل المسئولية لسوهارتو وحده فى اندلاع أحداث العنف قبيل وبعد تركه للحكم، فاعتماده على مبدأ القوة والقمع فى التعامل مع النزاعات الانفصالية دون شك أدى إلى تفاقمها وتركه للسلطة على خلفية مظاهرات عنيفة خلف فراغاً كبيراً شجع على استمرار التظاهر واعمال العنف؛

ولكن حرى بنا التوضيح أن فترة حكم سوكارنو قد تضمنت عاملين كانا بمثابة محفز لاستمرار النزعات الانفصالية وأعمال العنف على أساس طائفى و/أو عرقى وظل هذان العاملان دون أى تغيير خلال عهد سوهارتو، العامل الأول هو برنامج إعادة التوطين (Transmigration) الذى ورثته اندونيسيا عن هولندا والذى يعد من أكبر برامج التوطين فى العالم ويهدف الى نقل عدد من المواطنيين من المناطق الأكثر اكتظاظاً بالسكان كجزيرة جاوا إلى المناطق الأقل اكتظاظاً بالسكان والأقل نمواً بهدف تحقيق التنمية المتوازنة فى أرجاء البلاد(٢٩) .

تجدر الاشارة ان لهذا البرنامج مؤيدين ومعارضين، فالمؤيدون يرونه ضرورة لتوزيع الضغط على المقاطعات والموارد الاندونيسية وبالتالى المساهمة فى دفع العملية التنموية، فى حين أن المعارضين يرون أن إعادة التوطين قد أهدرت موارد هائلة وألحقت أضراراً بالبيئة، ناهيك عن كونها سبباً من أسباب التوترات العرقية فى البلاد(٣٠) .

وبغض النظر عن وجود مؤيدين ومعارضين للبرنامج الا انه خلال الفترة من ١٩٠٣-١٩٩٠ تم اعادة توطين ما يقارب من ٣,٦ مليون مواطن(٣١) .

أما العامل الثانى فهو متعلق بعدم المساواة فيما يتعلق بعوائد التنمية وسوء توزيع ثروات الاقاليم وهذا أيضاً مرتبط بشكل كبير ببرنامج اعادة التوطين فعادة ما كانت الحكومة تدعم المهاجرين الجدد وتعطيهم فرص عمل ومزايا عديدة مما ولد الضغائن لدى السكان الأصليين، حيث رأوا أن هؤلاء المهاجرين هم بمثابة محتلين لأرضهم ويستولون على قوت يومهم مما أفضى الى حدوث العديد من النزاعات العرقية المتعددة فى مدينة أمبون بين المسلمين والمسيحيين وبورنيو ومالوكو(٣٢). فضلاً عن التفاوت الكبير فى الدخول بين الاندونيسيين وازدياد نسبة الفقراء فتجد فى جاكرتا واندونيسيا بشكل عام مراكز التسوق الفخمة وتجد ايضاً العديد من العشوائيات(٣٣).

وبشكل عام يمكننا القول أنه منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن، انخفضت وتيرة النزاعات العرقية/الطائفية فى اندونيسيا ويعزى ذلك إلى ظهور آليات جديدة لتعزيز التعاون والعيش المشترك بين العرقيات والطوائف الاندونيسية المختلفة، وعلى رأس هذه الآليات هى التحالفات الانتخابية والتى تضم عدد من الأحزاب الممثلة لعدة طوائف وأعراق حيث أدرك السياسيون الاندونيسيون أنه لكى يتولوا مناصب عامة أو ينجحوا فى الانتخابات عليهم تكوين قاعدة شعبية خارج اطار العرق/الطائفة المنتمين لها مما عزز التحالفات بين العرقيات المختلفة فى الانتخابات، وكان له أثر فى استدعاء الروح التى أرساها سوكارنو للتركيز على القواسم والمصالح المشتركة، وهذا لا يعنى أن العامل الاثنى أصبح ليس له تأثير فى السياسة الاندونيسية لأن العديد من الدراسات واستطلاعات الرأى تؤكد أن المواطن الاندويسى يفضل التصويت لتحالف يضم حزب ممثل لعرقيته عن التصويت لأى تحالف أخر(٣٤) .

الآلية الأخرى التى ساهمت بشكل رئيس فى استقرار الوضع على الصعيد الطائفى/ العرقى هى اللامركزية للقوة السياسية والاقتصادية للعديد من المناطق الاندونيسية(٣٥)، حيث قام الرئيس يوسف حبيبى باصدار قوانين لزيادة اختصاصات الأقاليم وقامت حكومة عبد الرحمن واحد باصدار اللوائح المنظمة للقوانين، وبموجب هذه القوانين انتقلت اندونيسيا من مصاف الدول المركزية إلى دولة من أكثر الدول اللامركزية فى العالم، وتم تطبيق هذا النظام خلال ٢٧ شهر فقط منذ اصدار البرلمان قرار اصلاح الحكم الاقليمى فى اكتوبر ١٩٩٨ حتى تفعيل قوانين الحكم الذاتى فى يناير ٢٠٠١ فى معظم مقاطعات اندونيسيا، ومن بين هذ القوانين قانون الحكم الخاص الذى أعطى مميزات خاصة لاقليم اتشيه حيث تم السماح بتطبيق الشريعة الاسلامية، وكذلك اقليم بابوا ذو الأغلبية المسيحية وتم النص على أن تكون الأولوية فى التوظيف الى سكان الاقليم من عرقية (Papuans) وألا يكون الرئيس من عرقية أخرى(٣٦). وقضت هذه القوانين بإعادة توزيع العوائد الاقتصادية بين الحكومة المركزية والاقاليم وبمقتضاها تذهب ١٥% من عائد النفط إلى الحكومات الاقليمية و٨٥% إلى جاكارتا. أما الغاز فيعود ٣٠% إلى الاقاليم و٧٠ % الى جاكارتا، فى حين يحصل اقليمياً اتشيه وبابوا على ٥٥% من عوائد النفط و٤٠% من الغاز(٣٧). وفي مشروعات التعدين والخشب تستأثر المناطق التي توجد فيها هذه المشاريع بـ٨٠ % من الايرادات و٢٠% للحكومة المركزية، فضلاً عن تحجيم دور الجيش فى قمع المتظاهرين، حيث تم تعيين وزير دفاع مدنى لأول مرة منذ ٣٥ عاماً فى اندونيسيا خلال عهد الرئيس الأسبق عبد الرحمن واحد(٣٨).

هذا ولا يتوانى الرئيس الاندونيسى الحالى Joko Widodo والذى تولى مهام منصبه منذ عام ٢٠١٤ كأول رئيس للبلاد خارج النخبة العسكرية والسياسية للبلاد –فهو مرتبط فى أذهان الاندونيسين بالمدافع عن حقوق البسطاء لأنه من عائلة بسيطة وكان والده يشتغل بالنجارة –(٣٩) أن يؤكد من خلال معظم خطاباته الرسمية أنه يتعين على الاندونيسيين تركيز طاقتهم للنهوض بالبلاد وليس تشتيت الطاقات للحديث عن الاختلافات الدينية والعرقية(٤٠)، وأنه لا وجود حل للردايكالية الاسلامية الا من خلال التنمية الاقتصادية(٤١)، فمنذ توليه الحكم شرع فى تطبيق حزمة اصلاحات اقتصادية على

رأسها اصلاح منظومة دعم الطاقة وقانون الضرائب وجذب مزيد من الاستثمارات من خلال اصلاح منظومة القوانين المنظمة له، وخلال العامين الأوليين من ولايته ازداد الاستثمار الأجنبى فى اندونيسيا بنسبة ٤,٥%، وتم تخصيص نسبة أكبر من موازنة الدولة لتنفيذ مشروعات البنية التحتية ولكن لا يزال هناك مشاكل هيكلية متعلقة بالتنسيق بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم(٤٢).

وجدير بالذكر أن انخفاض حدة النزاعات العرقية والطائفية، قابله تزايد فى العمليات الارهابية والتفجيرات التى تستهدف الأجانب، ففى ٢٠٠٢/١٠/١٢ شهدت حانتان فى منتجع كوتا بجزيرة بالى (المقصد السياحى الأول فى اندونيسيا) تفجيرات عنيفة أودت بحياة ٢٠٢ شخص من ٢١ دولة. وما ميز تفجيرات بالى هو اعترافات المتورطين فى الحادث وشهادتهم امام المحكمة أنه سبب اختيار جزيرة بالى هو كونها مكان يتردد عليه الأمريكان ومعاونيهم لذا فإن هذا التفجير كان بمثابة جهاد وفى إطار الحرب المقدسة ضد الامريكان، وعلى الرغم من أن هذا التفجير لا يندرج بالتأكيد فى فئة النزاعات العرقية/الطائفية بين الاندونيسيين وبعضهم البعض إلا أنه كان له دلالالة خطيرة على تنامى نفوذ الجماعات الاسلامية وما قد يعنيه من تهديد لوحدة الدولة الاندونيسية، وهو ما سيتم تناوله بقدر من التفصيل فى المحور التالى الخاص بالتحديات التى تواجه الدولة الاندونيسية.

المحور الثالث : تحديات إدارة التعدد العرقي والدينى فى اندونيسيا

مازال أمام اندونيسيا طريق طويل لمنع النزاعات الطائفية والدينية بشكل تام، فعلى الرغم من أن وتيرة الصراعات العرقية قد انخفضت بشكل كبير مقارنة عما كان عليه الحال فى الثلاثة عقود الماضية، الا أن هناك العديد من التحديات تواجه اندونيسيا فى هذا الصدد ومن أهمها:

ما يمثله انفصال اقليم تيمور الشرقية من نموذج ملهم للحركات الانفصالية خاصة فى اقليمى أتشيه وبابوا، ولكن يدحض هذه الفرضية قانون الحكم الخاص السالف الاشارة له فضلاً عن ان تيمور الشرقية لم تكن ضمن حدود اندونيسيا ولكن الأخيرة ضمتها إليها عام ١٩٧٥ بعد انسحاب الاحتلال البرتغالى منها، وبالتالى فإن تيمور الشرقية لم تكن

جزءاً أصيلاً من أندونيسيا بل أنهم نظروا للاندونيسيين على أنهم قوات احتلال يجب مقاومتهاعلى عكس الحال فى اتشية وبابوا واللذين هما اقليمين ضمن حدود اندونيسيا اثناء الاستعمار الهولندى والعرقيات التى تقطن فيهما هى من الأعراق التى كونت اندونيسيا.

ومن اكثر التحديات خطورة على وحدة نسيج المجتمع الاندونيسى هو انتشار التطرف الاسلامى فعلى الرغم من وجود مبادىء البانكسيلا، وقيام الدولة الاندونيسية منذ نشأتها بمحاربة المتطرفين الاسلاميين، إلا أن هذه الجهود لم تكلل بالنجاح، فكان لهؤلاء المتطرفين دور فى اذكاء النزاعات الطائفية والعرقية، كما أنه قويت شوكتهم لدرجه أنه تم تأسيس مجلس المجاهدين لتطبيق الشريعة فى اغسطس عام ٢٠٠٠، وبعد ذلك توالت التفجيرات التى شهدتها اندونيسيا(٤٣)، من تفجير السفارة الفلبينية فى عام ٢٠٠٠، وتفجيرات كنائس ومدارس ومطاعم، ثم تفجير بالي سالف الذكر عام ٢٠٠٢، تفجير فندق ماريوت عام ٢٠٠٣، وتفجير السفارة الاستراالية عام ٢٠٠٤، وحملت هذه التفجيرات كلها بصمات الجماعات الاسلامية(٤٤)

وقد شهدت جاكارتا تفجيرين متتاليين عام ٢٠٠٩، حيث وقع الانفجار الأول بفندق "ريتز كارلتون"، الذي كان من المفترض أن يستضيف نجوم فريق "مانشستر يونايتد" الإنجليزي، فى حين هز الانفجار الثاني فندق "ماريوت"، الذي لا يبعد عنه أكثر من ٥٠ متراً، وتزامن هذا مع انفجار سيارة مفخخة شمالي المدينة وراح ضحيته التفجير ٩ اشخاص(٤٥).

وفى ٢٠١٦/١/١٤ فوجىء الاندونيسيون بهجمات استهدفت عناصر أمن ومقهى فى أشهر شوارع العاصمة جاكرتا القريبة من المقرات الحكومية ومكاتب المنظمات الدولية، وعلى طريق تؤدي إلى القصر الرئاسي، ولم يكن الهجوم كبيرًا من حيث عدد الضحايا والقوة التدميرية مقارنة بتفجيرات جاكرتا ٢٠٠٩وبالى ٢٠٠٢، إلا أنه أكد صدق ما يتم تداوله من انضمام عدد من الشبابا الاندونيسى الى تنظيم داعش للقتال فى سوريا مما دفع قوات الأمن لتكثيف مداهماتها وتعزيز جهودها فى جزيرة سوالايسى حيث تقاتل عشرات الجهاديين هناك(٤٦).

ليس هناك شك أن التيار الجهادى هو تيار متأصل فى اندونيسيا منذ الاستقلال بل وربما قبل ذلك فى الاربعينيات من القرن الماضى ليهدد وحدة الدولة ويطالب بتطبيق الشريعة وعدم احترام الاقليات الدينية، وكان دائماً يقف على الطرف الأخر من المعادلة أى التيار القومى المنادى بوحدة اللدولة ومبادىء البانكسيلا، وكان التيار الجهادى يحدد علاقته بالدولة من خلال مدى قربها أو بعدها عن مطالب الحركات الإسلامية، بل وانضم العديد من الشبان الاندونيسيين الى تنظيم داعش وقاتلوا بجانبه فى سوريا، فلقد أعلن سانتوسو (Santoso) قائد حركة المجاهدين" فى إندونيسيا الشرقية مبايعته لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وكثفت قوات الأمن الاندونيسية هجماتها على هذا التنظيم حتى تم مقتل قائده فى يوليو ٢٠١٦(٤٧).

وفى ضوء تسارع وتيرة التفجيرات، تم تعديل القوانين الأمنية لتكون أكثر قدرة على النيْل من المشتبه بهم دون قيود، كما تستعين الحكومة فى خطابها الرسمي بجمعية نهضة العلماء التي صارت بقيادتها الحالية تقود "الخطاب الديني الرسمي" فى مواجهة التيار الجهادي، وهذا يؤكد أن نظام الرئيس الحالى (Widodo) قد أدرك ان الحل الأمنى ليس هو الحل الأوحد لكبح جماح الاسلاميين المتشددين(٤٨).

وخير دليل على ذلك هو رد فعل الرئيس الاندونيسى الحالى حيال الهجمات الارهابية فى يناير ٢٠١٦، فخرج فى خطاب رسمى وأكد انه لا يوجد ما يستدعى القلق وأنه فى نهاية الأمر الارهاب لا يمكن أن يتغلب على الشعب، وتصدر هذا الشعار هاشتاج تويتر (Twitter) فى اندونيسيا. وهذا الموقف يسترعى الانتباه، فهو حتى لم يلمح ان بلاده فى حرب أو يصرح بانه فى حرب ضد الراديكالية الاسلاميه مثلما فعل الرئيس الفرنسى هولاند عندما واجهت فرنسا أحداثاً ارهابيه، وهذا يعكس الايديولوجية الاندونيسية الحالية للتعامل مع خطر المتطرفين، وهى ليست العنف المفرط ولكن من خلال التضمين فى المجتمع وتضمين الأحزاب فى الساحة السياسية الرسمية وتقديم صورة الاسلام المعتدل اليهم(٤٩).

ولكن يظل التخوف من قدرة هذه الحركات على العمل فى الخفاء وجذب مزيد من المؤيدين وبالتالى النفوذ، ويظهر هذا التخوف جلياً من خلال المظاهرات الحاشدة التى

شهدتها جاكرتا للمطالبه بمحاكمة عمدة جاكرتا باسوكي تاهاجا بورناما والشهير بـ "لاهوك" (مسيحى الديانة) بتهمة ازدراء الدين الاسلامى لمجرد تصريحه خلال حملته الانتخابية بأن بعض القادة الاسلاميين يفسرون القرأن بشكل خاطىء للتمييز بين المسلمين وغيرهم من أتباع الديانات الأخرى فيما يتعلق بتولى المناصب الرسمية وبأنه يتعين على الحاكم أن يكون مسلماً(٥٠)، ونتيجة المظاهرات الحاشدة ضده فى ديسمبر ٢٠١٦، تم اخضاعه للمحاكمة وكان كبير المدعين علي موكارتانو طلب السجن شهرا مع وقف النفاذ لاهوك واخضاعه للمراقبة لسنتين، إلا أن القضاه قد حكموا عليه بالسجن لمدة سنتين فى مايو٢٠١٧ وفقا لقانون ازدراء الأديان، وكان هذا القرار مفاجئا لان المحاكم لا تذهب الا فى حالات نادرة ابعد من ما تطلبه النيابة.وقوبل هذا الحكم بفرحة عارمة وهتافات خارج باب المحكمه "الله أكبر"(٥١)، وذلك رغم الانجازات العديدة التى قام بها أثناء فترة تواجده فى منصبه خاصة فى مجال القضاء على العشوائيات وتوفير اماكن للسكن اكثر اماناً لسكان العشوئيات بعد ترحيلهم منها(٥٢) . وبعد أن كان من المرجح فوزه فى الانتخابات والاستمرار فى منصبة كحاكم لجاكرتا إلا أن تصريحاته أدت إلى فوز وزير التربية الأسبق المسلم "أنيس باسويدان" فى الانتخابات والمعروف عنه قربه من بعض القيادات الاسلامية المتطرفة فى اندونيسيا(٥٣).

ونتيجة تخوف الجيش من تبعات المظاهرات الحاشدة التى عمت أرجاء اندونيسيا اعتراضاً على تصريح حاكم جاكارتا السابق، فقام قادة من الجيش بدعوة الطلاب والقادة من ستة مناطق بارزة بإندونيسيا إلى المشاركة فى التظاهرات الى مظاهرات للتأكيد على الوحدة الوطنية(٥٤).

ومن جانب آخر فالحركات الاسلامية الراديكالية تمثل تحدياً حقيقياً أمام الدولة، خاصة وأنها لطالما تم قمعها من قبل الأنظمة المختلفة فهى تتقن كيفية الانتشار فى الخفاء خاصة ضمن طلاب الجامعات(٥٥)، ومن الجدير بالذكر أن اقليم أتشية هو الأخر يقوم بتطبيق الشريعة الاسلامية وعادة ما يتم نقل أخبار عن جلد المواطنين أو قطع أيدهم تطبيقاً للشريعة وهو ما يشكل تحدياً أخر كونه إقليماً يتمتع بوضع خاص ولكن فى نهاية الأمر هو يقع ضمن نطاق دولة متعددة الأديان، ومن الصعوبة بمكان أن تحاول الحكومة

المركزية المساس بحق الاقليم فى تطبيق الشريعة نظراُ لكونه من أهم المطالب التى دار حولها النزاع لعقود عديدة وبالتالى فسيظل هناك قلق من ازدياد نفوذ الاسلام الراديكالى مما سيفتت من عضد وحدة اندونيسيا.

خلاصة القول أن إندونيسيا دولة تضم العديد من اشكال التنوع والاختلاف وأنها حافظت على وحدتها منذ استقلالها حتى الآن، ومازال امامها العديد من التحديات وطريقها الوحيد هو التمسك بمبادىء البانكسيلا للحفاظ على الوحدة ومحاربة الحركات الراديكالية، وتعزيز التعاون بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم على كافة الأصعدة، بالاضافة إلى حث الحكومات المحلية على تشجيع القيادات الدينية والمجتمعية المحلية على القيام بدور فعال فى تسوية النزاعات المحلية، حيث أثبتت هذه الطريقة فعاليتها فى الماضي فى تسوية العديد من الصراعات المحلية مثل حل النزاعات الناشئة عن التوزيع التقليدي للمياه وتوزيع الأراضي(٥٦)، وكذا خفض معدلات البطالة ومحاربة الفقر لأنه التربة الخصبة التى من خلالها ينتشر التطرف، فإندونيسيا لا يواجهها تحدى التنوع العرقى/الطائفى فقط بل أمامها تحدٍ إقتصادى اجتماعى فى الوقت ذاته.

المراجع

١. يوسف زاير، "اندونيسيا من الفقر إلى رابع اقتصاد فى آسيا"، ٩-٩-٢٠١٥، متاح على الرابط التالى :
http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=99933

٢. لمزيد من التفاصيل بشان الناتج المحلي الاجمالي لاندونسيا، متاح على الرابط التالى :
https://data.worldbank.org/data-catalog/GDP-ranking-table

3. OECD Economic Surveys: Indonesia, October 2016, available at :
http://www.oecd.org/eco/surveys/economic-survey-indonesia.htmP12,P29
4. Ibid, p16.

٥. لمزيد من التفاصيل بشان موقع اندونسيا ، متاح على الرابط التالى :
http://www.worldometers.info/world-population/indonesia-population/

6. Lorraine V. Aragon, Multiculturalism: Some Lessons from Indonesia, **Cultural Survival Quarterly Magazine**, June 1994,available at : https://www.culturalsurvival.org/publications/cultural-survival-quarterly/multiculturalism-some-lessons-indonesia
7. Graeme Hugo, Demography of Race and Ethnicity in Indonesia, in R. Sáenz et al. (eds.), **The International Handbook of the Demography of Race and Ethnicity: International Handbooks of Population**, Springer, Dordrecht, 2015, p259.
8. Evi nurvidya Arifin, ArisAnanta and DwiRetnoWilujengWahyuUtami, **Uncovering Indonesia's Ethnic Diversity:The National, Provincial,and District Levels,** paper presented at ISEAS's public seminar. Singapore, 18/11/2014, pp19- 49.
9. Investments in Indonesia , available at : https://www.indonesia-investments.com/culture/population/item67?
10. Gary Dean, **Javanese Santri Islam**, June 1999, available at : https://okusiassociates.com/garydean/works/javanese-santri-islam.htmlhttps://okusiassociates.com/garydean/works/javanese-santri-islam.html

١١. لمزيد من التفاصيل بشان السكان فى اندونسيا ،متاح على الرابط التالى :
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/id.html

12. Muhammad Haji, **The Shi'a Muslims of Indonesia**, the Center for Academic Shi'a Studies, London, 2014, p6
13. Hammam Riza, **Resources Report on Languages of Indonesia**, The 6th Workshop on Asian Language Resources, Agency for the Assessment and Application of Technology, Indonesia 2008, p93.
14. Hammam Riza, **Resources Report on Languages of Indonesia**, The 6th Workshop on Asian Language Resources, 2008, p93.
15. Graeme Hugo, Op.Cit, p259.

16. Lorraine V. Aragon, Op.Cit.
17. Ibid

- مصطلح الله الأعلى هو مصطلح وضعه توهان يانغ مها عيسى ("الله الذي هو الأكبر") وهو غير المصطلح الإسلامي الله، ووضعه سوكارنو عمدا فى مبادىء البانكسيلا للتأكيد على شرعية وتضمين واحترام الأقليات الدينية فى اندونيسيا.

18. Donald E. Weatherbee, Indonesia in 1984: Pancasila, Politics, and Power, **Asian Survey**, Volume 25, Issue 2, 1985, pp188-189.
19. Katharine E. McGregor, **The Indonesian Killings of 1965-1966**, 4/8/2009, , available at : http://www.sciencespo.fr/mass-violence-war-massacre-resistance/fr/document/indonesian-killings-1965-1966
20. Lorraine V. Aragon, Op.Cit.
21. Ikrar Nusa Bhakti, Sri Yanuarti and Mochamad Nurhasim , **Military Politics, Ethnicity and Conflict in Indonesia**, CRISE WORKING PAPER No. 62, January 2009, p1, p17.
22. Amnesty International, "Indonesia: Power and Impunity: Human Rights under the New Order", 1 September 1994,p12.
23. Alan Sipress, "Indonesian Massacre of 1984 Recounted at Trials", 3/11/2003, , available at : https://www.washingtonpost.com/archive/politics/2003/11/03/indonesian-massacre-of-1984-recounted-at-trials/7721da1d-755a-45eb-a7e1-31c725605c99/?utm_term=.19ca3aa11b08
24. Edward Aspinall, "The taming of ethnic conflict in Indonesia", 5/8/2010, , available at : http://www.eastasiaforum.org/2010/08/05/the-taming-of-ethnic-conflict-in-indonesia/
25. Monika Swasti Winarnita, The tragedy of May 1998, 11/1/2009, , available at : http://www.insideindonesia.org/the-tragedy-of-may-1998
26. Irfan Siddiq, ETHNIC CONFLICT IN INDONESIA: CAUSES AND RECOMMENDED MEASURES, **Master Thesis,** NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL ,December2005, p 20
27. شريف طـــــه،" آسيا.. قارة تخشي من التفتت"، ٣/١٨/ ٢٠٠٨، متاح على الرابط التالى: http://www.ahram.org.eg/Archive/2008/3/18/FACE6.HTM
28. Patrick Barron, Erman Rahmant and Kharisma Nugroho, Subnational Conflict and International Development Assistance The Case of Aceh, Indonesia, p9, p11, available at : https://asiafoundation.org/resources/pdfs/AcehCaseStudyFullReport.pdf
٢٩. شريف طـــــه، مرجع سابق
30. Alex Jackson, "Transmigration in Indonesia", available at : https://geographyas.info/population/transmigration-in-indonesia/
31. Transmigration in Indonesia, available at :

http://lnweb90. w o r l d b a n k . o r g / o e d / o e d d o c l i b . n s f / DocUNIDViewForJavaSearch/4B8B0E01445D8351852567F5005D87B8
32. Ibid
33. Barter, Shane Joshua; Cote, Isabelle, Strife of the Soil? Unsettling Transmigrant Conflicts in Indonesia, February 2015 ,available at : https://www.questia.com/library/journal/1G1-404272259/strife-of-the-soil-unsettling-transmigrant-conflicts
34. Christopher Cramer, Economic Inequalities and Civil Conflict, CDPR Discussion Paper 1501**,** Center for Development Policy & Research, University of London,7/1/2014, p4.
35. Edward Aspinall, Op.Cit
36. Ibid
37. Gary F. Bell , "Indonesia: The New Regional Autonomy Laws, Two Years Later", **Southeast Asian Affairs,** Volume 2003, ISEAS - Yusof Ishak Institute, Singapore, p117, pp127-128.
38. CDRD Agustina, Wolfgang Fingler and Gunther G. Schulze, The Regional Impact of Indonesia's Fiscal Policy on Oil and Gas: Options for Reform, Discussion papers series, No18, Institute for Economic Research University of Freiburg, Germany, November 2001, P4.
٣٩. وحيد يعتمد اللامركزية ويعيد توزيع الثروة للمحافظة على وحدة اندونيسيا ،**جريدة الحـــيـــاة** ، ٢٩-١٠-١٩٩٩ .
٤٠. ويدودو اول رئيس اندونيسي من خارج النخبتين السياسية والعسكرية، ٢٠/١٠/٢٠١٤، مـــتـــاح على الرابط التالى :
http://www.bbc.com/arabicworldnews/2014/10/141020_indonesia_new_president
41. Margareth S. Aritonang**,** Indonesia must prevail in managing diversity: Jokowi, 11/11/2016, available at : http://www.thejakartapost.com/news/2016/11/11/indonesia-must-prevail-in-managing-diversity-jokowi.html
42. Uri Friedma, How Indonesia Beat Back Terrorism—for Now, 25/9/2016,available at : https://www.theatlantic.com/international/archive/2016/09/indonesia-isis-islamic-terrorism/500951/
43. Analysis Performance & Accomplishments Indonesia Under Jokowi, 20/10/2016, available at : https://www.indonesia-investments.com/news/news-columns/analysis-performance-accomplishments-indonesia-under-jokowi/item7286?
٤٤. جهاديُّو إندونيسيا: من حركة دار الإسلام إلى تنظيم الدولة، ٤/٤/٢٠١٦، متاح على الرابط التالى : http://rawabetcenter.com/archives/2404
45. Paul J Carnegie," Is Militant Islamism a Busted Flush in Indonesia?" , **Journal of Terrorism Research,** Volume 4, Issue 2, Centre for the Study of Terrorism and Political Violence, University of St Andrews, Scotland, Autumn 2013, p15**.**

٤٦. إندونيسيا: ٤ أجانب على الأقل بين قتلى تفجيرات جاكرتا، ١٦/٨/٢٠٠٩، متاح على الرابط التالى :
http://archive.arabic.cnn.com/2009/world/7/18/jakarta.bombs/index.html
٤٧. جهاديُّو إندونيسيا: من حركة دار الإسلام إلى تنظيم الدولة، مرجع سابق.
48. Uri Friedma, How Indonesia Beat Back Terrorism—for Now, 25/9/2016, Op.Cit
٤٩. جهاديُّو إندونيسيا: من حركة دار الإسلام إلى تنظيم الدولة، مرجع سابق.
50. Uri Friedman, One President's Remarkable Response to Terrorism, 15/1/2016, available at :
https://www.theatlantic.com/international/archive/2016/01/joko-widodo-indonesia-terrorism/424242/
51. Aria Bendix , Jakarta's Christian Governor Imprisoned for Blasphemy, 9/5/2017, available at :
https://www.theatlantic.com/news/archive/2017/05/jakartas-christian-governor-imprisoned-for-blasphemy/525990/
٥٢. إندونيسيا تضع التسامح جانبا مع عمدة جاكرتا المسيحي، ٩/٥/٢٠١٧، متاح على الرابط التالى:
http://www.middle-east-online.com/?id=247988
53. Ralph Jennings ,Threat Of Anti-Chinese Riots Grows In An Angry Indonesia, 6/12/2016, available at :
https://www.forbes.com/sites/ralphjennings/2016/12/06/ethnic-chinese-on-the-firing-line-again-in-indonesia-as-protests/#26d3529df7ab
٥٤. زينب شاكر السماك، إندونيسيا: وداعا للإسلام السياسي، مرحبا بالشعبوية السياسية، ٢٤-٤-٢٠١٧ متاح على الرابط التالى:
http://annabaa.org/arabic/reports/10732
٥٥. مظاهرات حاشدة فى إندونيسيا لدعم الوحدة الوطنية، ١/١٢/٢٠١٦، متاح على الرابط التالى :
http://www.youm7.com/story/2016/12/1/%D9%85%D8%B8%D8%A7%D9%
56. Radical Islam in Indonesia, available at :
https://www.indonesia-investments.com/business/risks/radical-islam/item245?
57. Irfan Siddiq, Op.Cit, p80.